موجز السياسات الرابع

العدالة الاجتماعية محرك النمو الاقتصادي والسياسي

جدول المحتويات

٢ مقدمة

٣ العدالة الاجتماعية في الأردن

٤ العدالة السياسية في الأردن

٥ العدالة الاقتصادية في الأردن

٧ التوصيات

٧ اجتماعياً

٧ سياسياً

٧ اقتصادياً

٨ المراجع

مقدمة •••

تمثّل العدالة الاجتماعية أحد الأركان الأساسية للمجتمعات المزدهرة والعادلة. حيث تعبر عن مبادئ النزاهة، ومفهوم المساواة وتقديم الفرص المتكافئة، والسعي إلى إزالة الاختلافات الهيكلية. فالعدالة الاجتماعية ليست مجرد مفهوم، بل هي هدف حيوي يسعى إلى معالجة التفاوتات التاريخية، وتعزيز بيئة يمكن لجميع الأفراد الازدهار فيها، بغض النظر عن خلفياتهم. ومع ذلك، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية مرتبط بشكل مباشر بدرجة المشاركة السياسية والمدنية داخل المجتمع. حيث تعد المشاركة السياسية والمدنية قنوات أساسية، يشارك المواطنون من خلالها في أنظمة الحكم، ويسهمون في اتخاذ القرارات السياسية، ويؤثرون على اتجاه مجتمعاتهم. هذه العمليات المشاركة، التي تتراوح من التصويت في الانتخابات إلى الدعوة إلى التحرك على المستوى العام، لديها القدرة على تشكيل سياسات تعزز أو تعيق أهداف العدالة الاجتماعية. يتناول هذا الملخص السياسات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والمدنية، ويسلط الضوء على الطرق التي تتفاعل فيها هذين المجالين ويؤثران على بعضهما البعض.

مع تطور المجتمعات البشرية، تبلور مفهوم العدالة الاجتماعية. وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أُعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948، حيث أرسى المبادىء الإنسانية للعدالة الاجتماعية في مادتيه الأولى والثانية. كذلك، أكدت منظمة العمل الدولية في دستورها الذي وضعت في مقدمته أنه " لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا كان قائما على العدالة الاجتماعية ." تكرس هذا المصطلح بشكل أكبر بعد ذلك، في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عن الأمم المتحدة في 1966، لتصبح العدالة الاجتماعية هي الفكرة التى يتبناها أي مجتمع يسعى لتحقيق التقدم والتنمية وتوفير الحياة الكريمة لأفراده، ويسوده الأمن والسلام. كما تعتبر منظمة الإسكوا أن العدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق، وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساء، وبإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها.

أي أن العدالة الاجتماعية تبني على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بحيث تشمل التوزيع العادل للموارد، والمساواة في الحصول على الفرص، وحماية حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفيتهم أو هويتهم. وتسعى المجتمعات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الأردن. إلا أن الأردن يواجه مجموعة خاصة به من التحديات والفرص في السعي لتحقيق مجتمع عادل ومنصف، حيث تتشابك العدالة الاجتماعية بشكل معقد مع العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شكلت تطور المجتمع، وما زالت تؤثر على مساره.

العدالة الاجتماعية في الأردن

تشمل العدالة الاجتماعية المعاملة العادلة لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم أو هوياتهم أو انتماءاتهم. وتتضمّن تعزيز الشمول الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان، وضمان وصول متساوي إلى الخدمات الأساسية والموارد والفرص. وتسعى المجتمعات العادلة إلى القضاء على التمييز والتفاوتات الهيكلية، التي يمكن أن تهمش فئات معينة. كذلك، تتقاطع العدالة الاجتماعية مع الأبعاد السياسية والاقتصادية، حيث تؤثّر على قدرة المواطنين على المشاركة في الأنشطة المدنية والسياسية المتعددة. بالتالي، فإنَّ تطبيق العدالة الاجتماعية يعني بالضرورة الجهود المبذولة لتوفير البيئة لمجتمع شامل يحترم حقوق وكرامة كل فرد. ويلعب تطوير البنية التحتية دورًا محوريًا في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير الوصول العادل إلى الخدمات والفرص والموارد الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

يعاني الأردن من وجود فوارق اجتماعية واقتصادية متنوعة، تكرّست عبر العقود الماضية، وأدّت الى تباين مجتمعي بين مناطق المملكة المختلفة، خاصة بين العاصمة وباقي المحافظات. ورغم أن الأردن يعتبر واحداً من أكثر ٥٠ دولة تحضّراً في العالم، بحسب UN HABITAT، إلا أن مخصصات البلديات بالموازنة العامة لا تتجاوز ٣%، حيث تعاني هذه البلديات من عجز مالي كبير ومديونية عالية. ويتضّح ذلك بالتفاوت بالحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية اللائقين، بالإضافة إلى اختلاف البنية التحتية كالمواصلات والطرق والخدمات العامة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد، مما أثر على تباين مستويات المعيشة بين الشرائح المختلفة من السكان.

بهذا الإطار، يعاني الأردن من ضعف كبير في الخدمات العامة المرتبطة بالسلامة الصحية وإدارة المياه وغيرها من الخدمات، والتي تؤثر بشكل كبير على العدالة الاجتماعية بين السكان. وقد أدت الأزمة السورية وموجات اللجوء الكبيرة للأردن، بالإضافة لجائحة كورونا في السنوات الماضية لتفاقم ذلك. حيث يعد الأردن من بين أكثر بلدان العالم شحاً للمياه، كما أنه يفقد نصف مياهه نتيجة التسريبات والاستخدام غير القانوني للشبكات. وتشير التقارير ذات الصلة إلى حاجة الأردن الماسة إلى الاستثمار بتطوير وصيانة البنى التحتية به بشكل كبير. حيث قدّر المركز العالمي للبنية التحتية بتقرير سنة ٢٠١٨، أن الأردن بحاجة إلى ما لا يقل عن ٨١ مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية بحلول عام ٢٠٤٠. وفي القطاع الصحي، احتل الأردن المرتبة ٦٦ عالمياً ، والثالث عربياً في مؤشر الأمن الصحي العالمي لسنة ٢٠٢١. لكن يعاني الأردن من استنزاف متواصل بالخدمات الصحية، واكتظاظ كبير بالمستشفيات والمراكز الصحية، مع نقص مستمر بالكوادر الصحية، نتيجة للزيادة السكانية وتدفق اللاجئين من دول المنطقة، مما زاد من صعوبة التوسع بتقديم الخدمات الصحية، كما أشارت تقارير مثل USAID.

بالإضافة لذلك، برزت تحديات أخرى بالسنوات الماضية، مثل ارتفاع نسب الفقر في المملكة. وحسب تقرير أطلس أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٢٣؛ الصادر عن البنك الدولي، فإن معدل الفقراء في الأردن قُدِّر بقرابة

٣٥% من اجمالي عدد السكان. وأوضح التقرير أن خط الفقر للفرد الواحد يقدر بـ ١٦٨ دينارا شهريا مقارنة مع ١٠٠ دينار العام ٢٠١٨، والمحدد آنذاك بناء على مسح نفقات ودخل الأسر للعام ٢٠١٧-٢٠١٨، والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة. كذلك، احتل الأردن المرتبة ٧٨ على مستوى العالم من بين ٩٧ دولة في تصنيف مجلة غلوبال للدول الأكثر فقرا في العام ٢٠٢٣، وجاء في المرتبة العاشرة عربيا من بين ١٤ دولة عربية، شملها تصنيف المجلة. أيضاً، حسب معيار معامل جيني العالمي (Gini Coefficient)لقياس عدالة التوزيع للدخل بالدول، احتل الأردن المرتبة ٨٦ عالمياً بتقرير سنة ٢٠١٨، بمعامل ٥١,٦.

بالتالي، فإن ارتفاع نسب المديونية والنمو السكاني الكبير، والمقدر بحوالي ٣% سنوياً، والذي بلغ حوالي ٢٣٣% منذ عام ٢٠٠٠، بالإضافة لارتفاع معدلات لفساد، حسب مؤشر تصورات الفساد ، الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، وغيرها من ظروف إقليمية، تضع الأردن في تحدٍّ كبير للمضي نحو تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن تزداد هذه التحديات بالسنوات القادمة، حيث تبلغ نسبة الأطفال بين السكان (أقل من ١٠ سنوات) حسب دائرة الإحصاءات العامة بنهاية ٢٠٢٢، حوالي ٢٤% من السكان، ما يؤشر على تحديات كبيرة بالمستقبل لتوفير البيئة المناسبة للعدالة الاجتماعية.

حيث تحمل العدالة الاجتماعية أهمية بالغة في الأردن، وتعمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني جاهدين على الإنصاف والشمول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال السياسات والمبادرات المختلفة. ويتّضح التزام الأردن من خلال مجموعة من التدابير المتبعة لتعزيز التكافل الاجتماعي، والحفاظ على حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز. حيث تبرز الاستراتيجية الأردن الوطنية لحقوق الإنسان، الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، ومبادرات تمكين الشباب واللاجئين كأمثلة على هذه الجهود. ويقدم الأردن، رغم ضعف الموارد والقدرات، الخدمات العامة كالتعليم والصحة والمياه للاجئين والمقيمين بالبلد أسوة بالمواطنين، وهم يشكلون حوالي ٢٧% من اجمالي السكان. كما تبرز مؤسسات وطنية كالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وهو نظام تأميني تكافلي عام يهدف لحماية الأشخاص اجتماعياً ، ويسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بالمملكة، ويهتم بتحقيق اعتبارات الكفاية الاجتماعية.

العدالة السياسية في الأردن

في السعي نحو مجتمع عادل ومتساوٍ، يظهر مفهوم العدالة السياسية كركيزة أساسية. تتضمن العدالة السياسية مبادئ النزاهة والتمثيل المتساوي، وحماية حقوق الفرد داخل الفضاء السياسي. يستند هذا المفهوم إلى الاعتقاد بأن كل مواطن يجب أن يتاح له فرصة متساوية للمشاركة في العمليات السياسية، والمساهمة في صنع القرارات السياسية، والتأثير في اتجاهات الحكم. في جوهرها، تسعى العدالة السياسية للقضاء على الممارسات التمييزية وعدم التوازن في السلطة التي قد تحجب مشاركة بعض الجماعات أو الأفراد بشكل فعّال في الأنشطة السياسية. ويشمل هذا ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم، لديهم صوت متساوي في تشكيل السياسات التي تؤثر في حياتهم. تمتد العدالة

السياسية ما بين هياكل الحكومة الرسمية إلى شمول أوسع يشمل الشعور بالانتماء، والمساءلة، وتمكين المواطنين.

في الأردن، ترتبط مسيرة العدالة السياسية بشكل وثيق بمستوى المشاركة السياسية داخل المجتمع. ويهدف المشهد السياسي في الأردن إلى ضمان التوازن بين مختلف الجماعات الديموغرافية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات حول شمولية التمثيل السياسي. فإنَّ الوصول لتمثيل متوازن وعادل لكافة أطياف المجتمع أمر بالغ الأهمية، لمعالجة مخاوف العدالة الاجتماعية داخل البلاد. وقد عملت السلطة السياسية في الأردن خلال العقود الماضية على تعزيز هذا التمثيل. على سبيل المثال، تم تخصيص مقاعد كوتا للمرأة (منذ عام ٢٠٠٢) والأقليات العرقية والدينية في مجلس النواب، كخطوة مهمة نحو زيادة التمثيل ومشاركة النساء والأقليات الأخرى في الحياة السياسية. لكن، تمثل النساء ما نسبته ١١,٥% فقط من مجلس النواب الحالي، ب ١٥ مقعد، وهي نفس النسبة المخصصة للكوتا. بينما هناك ١٢ مقعد آخر للأقليات الأخرى. من الممكن الأخذ بهذا كصورة عامة للتمثيل السياسي في الأردن في المواقع

المعيّنة والمنتخبة المختلفة على حد سواء، بما فيها الأحزاب السياسية، والتي تعكس هيمنة الرجال بشكل كبير على غالبية المناصب. وحلت الأردن بالمرتبتين ١٢٧ و٨٨ عالمياً، حسب مؤشر الفجوة العالمي بين الجنسين (٢٠٢٣)، بتمثيل المرأة في البرلمان والحكومة، على التوالي. وقد أظهرت احصائيات صدرت عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ان "مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية لا تزيد عن ٢٨,٧٦ % من مجموع الأعضاء."
وعلى الرغم من وجود بيئة سياسية منفتحة نسبياً في الأردن، إلا أن هناك لا يزال عوائق تؤثر على المشاركة السياسية. بعض التحديات تشمل انخفاض نسبة التصويت، وغياب الاهتمام بين الشباب، ومخاوف بشأن فعالية العملية السياسية. حيث أن العديد من التقارير، مثل تقرير الكونجرس الأمريكي لسنة ٢٠٢١، أشارت إلى غياب التمثيل السياسي العادل بين مختلف مكونات المجتمع. وتلعب في هذا الإطار منظمات المجتمع المدني وجماعات المناصرة والناشطين دوراً مهماً لتحفيز المشاركة السياسية، والمطالبة بالتمثيل العادل للجميع. كما يقدم المجتمع المدني برامجه لتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة في الأردن، وتدريب النشطاء على أدوات المشاركة والتمكين.

العدالة الاقتصادية في الأردن •••

ترتبط العدالة الاقتصادية بشكل وثيق بمدى المشاركة الاقتصادية والوصول العادل إلى الموارد والفرص والمنافع. وينطوي تحقيق العدالة الاقتصادية على معالجة الفوارق في توزيع الدخل وتراكم الثروة والوصول إلى الخدمات الأساسية. كما تلعب المشاركة الاقتصادية النشطة دورًا محوريًا في تعزيز التوازن والشمولية بالمجال الاقتصادي. فتركز العدالة الاقتصادية بجوهرها على تصحيح الفوارق الهيكلية والمنهجية، التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المهمشة. وذلك من خلال سياسات وطنية تعمل على توفير فرص الوصول إلى التعليم الجيد وتدريب المهارات والفرص الوظيفية المستدامة للجميع، وخاصة للأفراد

المهمشين، للوصول بالتالي إلى كسر دائرة الفقر، وتمكين الأفراد للعيش حياة أكثر كرامة.

ولا تقتصر العدالة الاقتصادية على إعادة التوزيع فقط، بل تشمل أيضاً تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، بهدف توفير بيئة تتيح لجميع الأفراد للمساهمة في التقدم الاقتصادي والاستفادة منه. كذلك، تتطلب معالجة الفروقات الاقتصادية التعاون على نطاق عالمي بين الدول، لتحقيق ممارسات التجارة العادلة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تولي أولوية لرفاهية جميع الدول، ولا سيما تلك التي تعاني من موارد محدودة.

في السياق الأردني، تواجه البلاد تحديات كبيرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها، ، وارتفاع العجز المالي بشكل مطرد في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى شح الموارد كمصادر الطاقة والمياه، والناتجة في جلّها عن ظروف محلية وإقليمية مختلفة. أدّت هذه الظروف الى ازدياد الهوة الاقتصادية بين طبقات المجتمع، وارتفاع معدلات البطالة، مما أدى إلى انتشار ملحوظ لعدم المساواة الاجتماعية. وتتضح التفاوتات الاقتصادية في الأردن من خلال التفاوتات في الدخل، وفرص العمل المحدودة، وغياب المنصات الداعمة للابتكار والابداع. وغالبًا ما تتحمل أعباء هذه التفاوتات الفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب واللاجئين.

حيث تواجه النساء عقبات تعترض طريق مشاركتهن الاقتصادية. ورغم ارتفاع نسب التعليم المدرسي والجامعي بالأردن للإناث، ، إذ تمثل النساء ٥٣% من مجموع خريجي وخريجات الجامعات في البلد، تشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة إلى أن معدل مشاركة النساء بسوق العمل تتراوح بين ١٤-١٥%، بينما تصل إلى ٥٤% للذكور، حيث تعتبر النسبة الأولى من أدنى النسب بالعالم. وهذا ما أكده مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لسنة ٢٠٢٣، متسقاً مع تقارير السنوات السابقة، لتأتي الأردن بالمرتبة ١٤٥ وقبل الأخيرة بمعدل مشاركة المرأة بسوق العمل. بالمقابل تشير أرقام البطالة إلى ارتفاعها بشكل غير مسبوق بين الشباب ووصلت إلى حوالي ٥٠% سنة ٢٠٢١، و٤٦% في ٢٠٢٣، حسب الأرقام الرسمية. كذلك، يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا مهمًا في المشهد الاقتصادي في الأردن، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المهمشة. ومع ذلك، يؤدي عدم الاعتراف الرسمي وقلة التنظيم في كثير من الأحيان إلى الوصول المحدود إلى الحماية الاجتماعية وحقوق العمل.

وبإدراك أهمية العدالة الاقتصادية، تسعى الأردن إلى معالجة هذه التفاوتات من خلال تبني تدابير سياسية واستراتيجيات اقتصادية شاملة. فقد تم إطلاق مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية سنة ٢٠١٩، ورؤية التحديث الاقتصادي سنة ٢٠٢١. وتهدف هذه الخطط للنهوض بالاقتصاد الوطني، والعمل على توفير المزيد من فرص العمل، خاصة للشباب. اعتبر البنك الدولي في تقريره الصادر سنة ٢٠٢٣ أن الأردن تقدم بخطوات ملموسة في الشأن الاقتصادي، حيث عاد الاقتصاد للنمو، وبنسبة ٢,٧%، مقارنة ب ١,٣% خلال الربع الأول من سنة ٢٠٢٠، نظراً لارتفاع الصادرات وازدهار القطاع السياحي. لكن لا تزال المؤشرات العامة للبطالة والاستثمار تراوح مكانها.

التوصيات

اجتماعياً

- تعزيز وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية على مستوى الوطن ، من خلال استراتيجية وطنية شاملة في إطار التنمية المستدامة في الأردن.
- العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية بالمملكة، من خلال جلب الاستثمارات الخارجية والمحلية.
- العمل على رفع سوية الخدمات العامة بالمحافظات أسوة بالعاصمة، وزيادة المخصصات للبلديات.
- بناء فهم وتصور مشترك بين مؤسسات المجتمع المدني حول المفاهيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

سياسياً

- زيادة تمثيل ومشاركة المرأة والشباب بالعمل السياسي.
- ضمان التمثيل العادل لكافة فئات المجتمع بالمجالس المنتخبة والمعينة.

اقتصادياً

- تحسين ظروف الاستثمار الخارجي والمحلي لتوفير فرص عمل للمعطلين، وخاصة الشباب.
- العمل على ادماج المرأة بشكل أكبر بسوق العمل.

المراجع

" عدد السكان المقدر لنهاية عام ٢٠٢٢ ."

Population - Department of Statistics, January 2023.
http://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook_2022/Population.pdf.

" Global Gender Gap Report 2023." Insight report June 2023 , June 2023.
https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2023.pdf.

نسبة النمو السكاني في الأردن في ٢٢ عاما."قناة المملكة ٥٧%"

Accessed December 30, 2023.
https://www.almamlakatv.com/news/112976-57-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7.

"2021 - GHS Index." Global Health Security Index - 2021, December 2021.
https://www.ghsindex.org/wp-content/uploads/2022/05/2021GHSindexABRIDGED_ARABIC_Final.pdf.

Country profile Jordan . Accessed December 12, 2023.
https://cdn.gihub.org/outlook/live/countrypages/GIH_Outlook+Flyer_Jordan.pdf.

"Income Inequality by Country - Gini Coefficient." Rankedex, 2018.
https://rankedex.com/society-rankings/income-inequality.

"Jordan." Transparency.org. Accessed December 16, 2023.
https://www.transparency.org/en/countries/jordan.

Ventura, Luca. "Poorest Countries in the World 2023." Global Finance Magazine, December 28, 2023.
https://gfmag.com/data/economic-data/poorest-country-in-the-world/#fulllist.

"الأردن ." World Bank Open Data. Accessed December 29, 2023.
https://data.albankaldawli.org/country/JO.

".تحسين جودة الرعاية الصحية - الأردن"

U.S. Agency for International Development, August 16, 2022.
https://www.usaid.gov/ar/jordan/quality-health-care.

تقرير مقلق بشأن مستويات الفقر المرتفعة في الأردن. لمَ يطال ثلث سكانه؟" التلفزيون العربي"
July 12, 2023.
https://www.alaraby.com/news/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84-%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%87.

الأعلى للسكان': ٢٣٣% نسبة النمو السكاني في الأردن في ٢٢ عاما." رؤيا الأخباري"
Accessed December 23, 2023.
https://royanews.tv/news/295910.